

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول مآل وضعية العمال الموسمين والعرضيين بالجماعات الترابية.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أطلب منكم توجيه

السؤال التالي إلى السيد وزير الداخلية.

السيد الوزير المحترم؛

كما تعلمون تشكل فئة العمال المياومين والعرضيين نسبة مهمة من الموارد البشرية للجماعات الترابية، حيث يقومون بأعمال مهمة وتناط بهم مسؤوليات ذات طابع شاق وملوث، كالنظافة والصيانة بجميع أنواعها، مما جعل أغلب الخدمات المقدمة من طرف الجماعة تقع على عاتقهم، إذ أصبحوا يشكلون العمود الفقري بالنسبة للجماعات، وخدماتهم لا يمكن الاستغناء عنها، في ظل النقص الحاد في الأطر والأعوان المرسمين، إلا أن أوضاع هذه الفئة جد مزرية، فوضعهم القانوني غير مستقر وغير واضح، ناهيك عن الوضع الاجتماعي الأساسي، حيث أنهم محرومون من التغطية الصحية، ومن التعويضات العائلية، والتأمين، ومن تعويضات الأعمال الشاقة والملوثة، ومحرمون أيضا من لباس العمل، مما يجعلهم يتعرضون لخطر الإصابة بالأمراض وحوادث الشغل، إضافة إلى أن أجرتهم جد هزيلة فهم يتقاضون مبلغ 76 درهم لليوم الواحد في حدود 22 يوما في الشهر أي 1672 درهم شهريا، وهذا الأجر لا يصل حتى إلى الحد الأدنى للأجور، ولم يعرف أي زيادة منذ سنوات، كما أن بعضهم يشتغل في هذه الظروف لما يزيد عن 10 سنوات دون انقطاع

صاحب السؤال

البكوري محمد

ودون الاستفادة من الإجازات أو العطل، علما أن باقي فئات الموظفين تتمتع بجميع الحقوق وقد استفادت من الزيادات في عدة مناسبات.

السيد الوزير المحترم؛

معاناة هذه الشريحة من العمال يعرفها المسئولون في الجماعات الترابية، ويقدرّون الوضعية التي تعيش فيها هذه الفئة، إلا أنهم يبقوا مكتوفي الأيدي أمام غياب نص قانوني يمنح الحقوق لهذه الفئة المهمة، وعليه نسألكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لمعالجة هذا الملف وتجاوز هذه الوضعية المزرية؟ في ظل تنزيل النموذج التنموي وتعميم التغطية الصحية الاجبارية؟

صاحب السؤال

البكوري محمد